



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة  
الدورة الأولى العادية للبرلمان

الجلسة العلنية المنعقدة  
يوم الاثنين 08 أبريل 2002

## فهرس

\* افتتاح الدورة الأولى العادية للبرلمان.

\* المصادقة على مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان.

\* المصادقة على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

\* اختتام الدورة.

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

### البرلمان

#### الدورة الأولى العادية

(قصر الأمم - نادي الصنوبر - الجزائر)

#### محضر الجلسة العلنية الأولى

المنعقدة يوم الاثنين 25 محرم 1423 هـ

الموافق 08 أبريل 2002 م

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان (\*)

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس رئيس الحكومة .

02-106 المؤرخ في يوم 03 أبريل 2002 الداعي إلى انعقاد البرلمان بغرفتيه المجتمعين معا، وطبقا للمادة 98 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وتماشيا مع الترتيبات المتفق عليها بين غرفتي البرلمان، أعلن الافتتاح الرسمي لدورة البرلمان المنعقدة بغرفتيه المجتمعين معا.

مراسيم الافتتاح:

\* تلاوة سورة الفاتحة.

\* عزف النشيد الوطني.

**الرئيس:** بناء على المادة الثانية من مرسوم استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه فإن جدول أعمال دورة هذا

#### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

السادة رجال الصحافة،

السادة الضيوف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتعديل الدستور وفقا للمادة 176 منه، وبناء على المرسوم الرئاسي رقم

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان (\*)

(\*) طبقا لأحكام المادة 99 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يرأس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا رئيس مجلس الأمة، السيد محمد الشريف مساعدي؛ ولكن نظرا لتعذر حضوره لأسباب صحية فقد آلت رئاسة البرلمان إلى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني وذلك طبقا للمادة 6 من النظام الداخلي لسير البرلمان.

- بناء على المادة 100 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يعد النظام الداخلي الآتي نصه:

**المادة الأولى:** يحدد هذا النظام الداخلي إجراءات وكيفيات تنظيم وسير البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا يوم الاثنين 08 أفريل 2002 بقصر الأمم بناي الصنوبر.

**المادة 2:** يجتمع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا بناء على استدعاء من رئيس الجمهورية للمصادقة على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

يفتح البرلمان أشغاله في التاريخ المحدد في مرسوم استدعائه للانعقاد، بالفاتحة والنشيد الوطني.

**المادة 3:** تختتم أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا بمجرد استنفاد جدول أعماله، بالفاتحة والنشيد الوطني.

**المادة 4:** تعد اللجنة المشكلة من مكثبي الغرفتين برئاسة أكبر الأعضاء سنا مشروع النظام الداخلي وتقرحه على البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا للمصادقة عليه في بداية الجلسة تطبيقا لأحكام المادة 100 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

**المادة 5:** يتم التصويت على مشروع النظام الداخلي بأغلبية الأصوات المعبر عنها و برفع اليد.

البرلمان يتضمن المصادقة على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري في إطار أحكام المادة 176 من الدستور.

ستكون مراحل سير أشغال هذه الدورة كالتالي:

- تقديم السيد مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان والمصادقة عليه.
- عرض السيد رئيس الحكومة مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.
- الاستماع إلى تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة عن مشروع القانون.
- عرض مشروع القانون للتصويت.
- ثم نحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس اللجنة البرلمانية المشتركة إن رغبا في ذلك، كما ستكون لنا فرصة لإلقاء بعض الكلمات لنصل إلى عملية اختتام الدورة.

تلكم هي المراحل التي سوف نقطعها في هذه الدورة. إذن، وطبقا لأحكام المادة 100 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة لتقديم مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا للمصادقة عليه.

**المقرر:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس البرلمان،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي،

نيابة عن السادة أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة يسعدني أن أتلو على مسامعكم مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا والذي تم إعداده طبقا للمادة 100 من القانون العضوي رقم 99-02.

- بناء على أحكام الدستور،

**المادة 11:** يعرض رئيس البرلمان مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري على أعضاء البرلمان للتصويت عليه بدون مناقشة.

يتم التصويت على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري برفع اليد.

**المادة 12:** يكون تصويت أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا شخصيا. غير أنه يمكن عضو البرلمان عند الضرورة القصوى تفويض أحد زملائه للتصويت نيابة عنه بموجب توكيل.

ولا يقبل التصويت بالوكالة إلا في حدود توكيل واحد (01).

**المادة 13:** يصح انعقاد جلسة البرلمان بتوفر نصاب الأغلبية البسيطة من أعضائه.

**المادة 14:** يعتبر مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري مصادقا عليه إذا أحرز على ثلاثة أرباع (3/4) أصوات أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه.

**المادة 15:** طبقا للمادة 116 من الدستور يتم إعداد محضر كامل عن كل جلسة يعقدها البرلمان وينشر في غضون ثلاثين (30) يوما على الأكثر الموالية لتاريخ الجلسة في الجريدة الرسمية لمداولات المجلسين. انتهى نص مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان.

شكرا لكم.

**الرئيس:** شكرا السيد المقرر. هل من ملاحظة؟ إن لم تكن هناك ملاحظة أعرض مشروع النظام الداخلي للتصويت.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا.  
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

**المادة 6:** يرأس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا رئيس مجلس الأمة.

وفي حالة تعذر حضوره يت رأس البرلمان رئيس المجلس الشعبي الوطني، ويساعده نائب له من بين أعضاء مكتب مجلس الأمة.

**المادة 7 :** يضطلع رئيس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا على وجه الخصوص بما يأتي:  
- رئاسة جلسة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا وتسييرها،  
- استدعاء مكتب البرلمان واللجنة الخاصة للاجتماع كلما اقتضت الضرورة،

- السهر على تطبيق النظام الداخلي وضمان احترامه،  
- السهر على ضمان الأمن والنظام العام داخل قاعة الجلسات.

**المادة 8:** يتولى مكتب البرلمان المتكون من رئيس البرلمان ونائب له ما يأتي:  
- ضبط الجدول الزمني للجلسات،  
- البت في كل المسائل المرتبطة بسير أشغال البرلمان، وتوضع تحت تصرف مكتب البرلمان وتحت سلطة رئيسه المصالح الإدارية والأمنية والتقنية الضرورية لإدارة الجلسات.

**المادة 9:** تتكفل اللجنة المذكورة أعلاه في المادة 4 بتنسيق الأشغال واستكمالها للإجراء التشريعي المعمول به في كلتا الغرفتين توسع إلى أعضاء لجنتي الشؤون القانونية لغرفتي البرلمان لدراسة التعديل الدستوري وتقديم تقريرها.

**المادة 10:** يباشر الإجراء التشريعي في البرلمان من خلال الاستماع إلى ممثل الحكومة وإلى مقرر اللجنة.

رئيس الجمهورية بتاريخ 3 أبريل 2002 وفقا لأحكام الدستور لاسيما المادة 176 منه للبت في مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري الذي اقترحه السيد الرئيس للتكفل دستوريا باللغة الأمازيغية لغة وطنية قصد ترقيةها وجعلها تحتل مكانتها الطبيعية إلى جانب اللغة العربية لغة البلاد الوطنية والرسمية.

إن انعقاد البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معا اليوم ليشكل حدثا بارزا في الحياة البرلمانية والوطنية. وهو يؤكد للقريب والبعيد أن الجزائريين قادرون على معالجة قضاياهم بأنفسهم وبواسطة الحوار فيما بينهم وعبر مؤسساتهم الدستورية المؤهلة.

وما هو مطلوب منا اليوم في هذه المناسبة هو أن نحدد بكل روح المسؤولية الموقف من الموضوع المعروض علينا، ونعكس بوضوح الرغبة التي يتقاسمها الجميع والتمثلة في استكمال التكفل بمقومات الهوية الوطنية، ومن ثمة وضع الوحدة الوطنية في مأمن من الخصومات المصطنعة، وفي منأى من الانعكاسات السلبية للأحداث الظرفية.

تلكم هي الغاية التي يجتمع البرلمان الجزائري لأجلها اليوم ، وذلك هو الهدف الذي يستوجب على كل واحد منا أن يحدد الموقف منه بكل شجاعة. وأحيل الكلمة دون إطالة إلى السيد رئيس الحكومة ليقدم مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري ، فليتفضل مشكورا. (تصفيق)

**السيد رئيس الحكومة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم،  
السيد رئيس البرلمان المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين،  
أيها السيدات، أيها السادة،

إن الجلسة التي تعقدها اليوم الهيئة التشريعية المجتمعة بغرفتيها، تكتسي طابعا تاريخيا مميزا، ليس لأنها الجلسة الأولى من نوعها في تاريخها فحسب بل وكذلك

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم... شكرا.  
أعتبر أن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا قد صادق على النظام الداخلي لدورته العادية.

وطبقا لمضمونه وبناء على المشاورات التي جرت بين مكثبي المجلسين فقد حصل الاتفاق على أن يتولى السيد نصر الدين بشير بويجرة نائب رئيس مجلس الأمة نيابة رئاسة هذه الدورة. فليتفضل إلى المنصة.

(السيد نائب الرئيس يصعد إلى منصة الرئاسة).

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء غرفتي البرلمان،  
السادة الضيوف،  
السادة رجال الصحافة.

أود في البداية، وقبل إحالة الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة لتقديم مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري الذي دعا السيد رئيس الجمهورية لأجله البرلمان بغرفتيه للانعقاد، قصد دسترة اللغة الأمازيغية وإضفاء صفة الوطنية عليها، أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء طاقمه الوزاري والسيدات والسادة الضيوف ورجال الصحافة لمشاركتهم إيانا المناسبة، مناسبة انعقاد البرلمان بغرفتيه لأول مرة في تاريخ البلاد .

كما لايفوتني القول: كم كنا نتمنى أن يكون أخونا الكبير محمد الشريف مساعدي رئيس مجلس الأمة إلى جانبنا في هذا اليوم المميز، وندعو له بالشفاء والعودة القريبة إلى أرض الوطن لمواصلة مهامه السامية والنبيلة.

أيها السيدات، أيها السادة،  
يأتي انعقاد البرلمان بغرفتيه اليوم بناء على دعوة السيد

وبما أن السير العادي لمؤسساتنا بات مرسخا وممارستها لمهامها النبيلة متممة بالاستقرار والرصانة فهي تتوفر إذن على كل الظروف التي تمكنها من الاضطلاع بالتمام والكمال بمسؤولياتها ومن الاستجابة حق الاستجابة لتطلعات مواطنينا في إطار منسق وفقا لمقاربة متروية بعيدا عن كل أنواع المغالاة والديماغوجية.

السيد الرئيس،

لايفوتني أن أنوه بالمساهمة الثمينة القيمة التي قدمتها الهيئة البرلمانية، في مناسبات عديدة، من مسار التقويم الوطني الذي شرعت فيه بلادنا، فقد عرف عضو البرلمان، في كل مرة، كيف يتخطى الاعتبارات المرتبطة بانتمائه السياسي أو الحزبي ليضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

وأغتنم هذه المناسبة التاريخية لأشيد بالجهود القيمة الدؤوية التي بذلها كل أعضاء مجلسكم الموقر والغني بتكوينه المتنوع، من أجل تأدية مهمته على أكمل وجه.

وأوجه كلمات الشكر والعرفان هذه، ليس إلى أعضاء الائتلاف السياسي فقط، وإنما إلى كل أعضاء البرلمان على روح التضامن العالية التي تحلوا بها والتزامهم الراسخ بخدمة الأهداف المشتركة وحرصهم المستمر على أن تتآزر جهود العدد الأكبر، وهي جهود تواقفة إلى أن تكون المصالح العليا للبلاد هي الغالبة في جميع المناسبات.

وفي هذا المقام، لايسعني إلا أن أعترف بفضل أعضاء البرلمان وأشيد بالجهود التي بذلوها وبالمساعدة الثمينة التي حظيت بها الحكومة على الدوام.

وأتمنى أن يلقى هذا الشعور العالي بالمسؤولية وكذا روح التضامن المثالية هذه امتدادا واسعا في هذه القاعة الموقرة، ليتسنى تجسيد الهدف العظيم الذي هو في صميم اجتماعنا هذا.

لطبيعة الموضوع المطروح، وهو موضوع في غاية الدقة والأهمية يستقطب اهتمام المجتمع بأسره.

ويأتي مشروع تعديل الدستور المسجل في جدول أعمال دورتكم هذه، تجسيديا للالتزام السيد رئيس الجمهورية، ذلك الالتزام الذي أعلن عنه رسميا في خطابه للأمة في يوم 12 مارس الماضي، بالمبادرة بتعديل دستوري تكرر تمازغت بموجبه لغة وطنية.

إن هذا المشروع، عرض على مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم 01 أبريل 2002، وأحاله بعدئذ السيد الرئيس على المجلس الدستوري وفقا لأحكام المادة 176 من الدستور التي يندرج هذا التعديل في نطاق مجالها.

وفي يوم 03 أبريل 2002، أصدر المجلس الدستوري رأيا بالإيجاب اعتبر فيه أن مشروع التعديل الدستوري مطابق للدستور ولاسيما للمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق وحرمان الإنسان والمواطن وأنه لا يؤثر في شيء في التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات.

وعليه، وعملا بأحكام الدستور في إطار الإجراء الدستوري هذا، فقد كلفني السيد رئيس الجمهورية بعرض مشروع التعديل الدستوري على البرلمان المجتمع بغرفتيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحدث الهام الذي جعل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة يجتمعان جنبا إلى جنب في نفس القاعة، سيتترك أثرا أكيدا في سير مؤسساتنا، فهو يبرز بجلاء، إن كانت لنا حاجة في ذلك، أن المؤسسات والقوانين التي تزودت بها بلادنا، قادرة على الإتيان بالأجوبة المواتية على المسائل الجوهرية المطروحة كلماتم الاعتماد عليها وإشراكها.

وهكذا، كان الكفاح من أجل الاستقلال والكرامة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالكفاح من أجل استعادة الهوية الوطنية وبِعزم أبناء هذه البلاد على بناء مستقبلهم المشترك على أساس الكل المتماسك الأجزاء الذي يشكل في آن واحد أساس الشخصية الوطنية وقوام وحدة الأمة.

وبعد أن نالت الجزائر استقلالها ركزت جل جهودها على بناء صرح دولة وطنية، وأعطت الأولوية لمقاومة التخلف وتوطيد الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي. وفي هذا الجهد الإنمائي والإنجازات الملموسة المختلفة الأنواع الناجمة عنه، استقطبت ترقية الهوية الوطنية جانبا هاما من الاهتمام، إلا أن هذا الاهتمام بقي دون مستوى المخلفات الثقيلة للعهد الاستعماري وما اتسم به من محاولات رامية إلى تحطيم الشخصية الوطنية وتوظيف عناصرها لزرع الشقاق والتفرقة.

إن الوحدة الوطنية هي أنفوس وأثمن ما يملكه الجزائريون، فلا بد من وضعها في مأمن من الخصومات المصطنعة والاستغلالات السيئة التي قد تظهر للوجود، ولهذا آن الأوان لنضع حدا للأفكار المسبقة والترددات، وأن الأوان كذلك لإزالة الحرمان والغيبض الذي قد يتولد عن استيعاب حصري للشخصية الوطنية.

إن هذا الحرص الشديد على الدفاع عن الوحدة الوطنية، أو مصالح الثورة، أو المصالح السامية للأمة، هو الذي أدى في غالب الأحيان إلى عرقلة أشكال التعبير بشتى أنواعها وعلى اختلافها. فلا أحد يشك في مشروعية هذه الاعتبارات ولا في ضرورة تفتح بلادنا على تطور العالم والأفكار بهدف استيعاب القيم الأخرى التي تتقاسمها المجموعة الدولية، استيعابا يتماشى وقيمنا الوطنية.

إن هذه القيم هي قيم الديمقراطية وحقوق المواطنين وحررياتهم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية، لأن جميع هذه الحقوق تتخطى الأفق الضيق للدول لتكتسي بعدا عالميا.

السيد الرئيس المحترم،  
السادة أعضاء البرلمان المحترمين،  
من المعروف أن البرلمان لا ينعقد بغرفتيه المجتمعيتين إلا في ظروف استثنائية والجلسة التي يعقدها اليوم هي بحق جلسة تاريخية جلية الطابع حالما يتعلق الأمر باستعادة شخصية الشعب الجزائري بجميع مكوناتها.

وباقتراحه تعديل الدستور لتكتسي لغة تمازغيت إلى جانب اللغة العربية طابعا وطنيا، أراد السيد رئيس الجمهورية أن يلبي تطلعا عبر عنه المواطنون تعبيرا واضحا وأن ييسر بذلك التكفل في تناسق تام بكل العناصر المكونة للهوية الوطنية.

وباستخدامه للصلاحيات التي يخولها إياه الدستور، قطع السيد رئيس الجمهورية أشواط هامة على الدرب المؤدي إلى تحقيق تطلع مشروع راود كل الأجيال التي سبقتنا، فهو يدعوكم اليوم إلى مرافقته في هذا الدرب لتتجسد هذه المبادرة الهامة التي ستفتح أبواب التاريخ على مصراعها أمام مؤسستكم البرلمانية.

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء هذا البرلمان الموقرين،  
لقد عبرت ثورة أول نوفمبر المباركة بالأمس القريب عن إرادة الشعب الجزائري في استعادة السيادة الوطنية بجميع مكوناتها من جهة، وكانت ترمي من جهة أخرى إلى توطيد الشخصية الوطنية بجميع مكوناتها، شخصية وطنية متماسكة في أبعادها، تستمد قوتها من مقوماتها الثلاثة (الإسلام والعروبة والأمازيغية).

إن ثورة نوفمبر الخالدة التي كانت كفاحا ضد إنكار الهوية الجزائرية أثبتت وبكل قوة أن الأمة الجزائرية كانت على الدوام حاضرة عبر مختلف مراحل تاريخها العريق، قوية بثقافتها المتنوعة المنبثقة عن تناضج حقيقي بين الإسلام والعروبة والأمازيغية.

ويتعين على الدولة أيضا أن تصون الصلة بين جيل اليوم وجيل الغد وتحافظ على القيم الجوهرية التي تكفل استمرار مجتمعنا وتشكل حوافز تلاحمه وتماسكه، تلك القيم التي هي ملكنا جميعا، لبتسنى ترسيخها ترسيخا دائما في أعرافنا وتقاليدنا وسلوكياتنا ونظرتنا إلى الأمور وتتمكن من ثمة الأمة الجزائرية من احتواء تراثها الحضاري، أي ذاتها بشتى أبعادها.

أقولها وأكررها، هذه القيم التي تجسمت وتعززت على مر العصور وصمدت أمام كل المحاولات الهداففة إلى تحطيمها وطمسها وإقصائها، هذه القيم هي ملكنا جميعا، فلا يمكن أن تكون حكرا لهذه المجموعة أو تلك أو تشكل رهانا سياسويا أو تكون محل مزادة أو مغالاة.

يحق لنا أن نفتخر بشروتنا الثقافية التي تميزنا كجزائريين، ومن واجبنا أن نعظم شأنها ونطورها بكل مقوماتها المتنوعة بما فيها التعبير اللغوي الذي هو محركها الأساسي.

إن جزائر الحداثة والديمقراطية التي هي جزء لا يتجزأ من العالم العربي والإفريقي والمتوسطي، يجب أن تستوعب خصائصها المتميزة وأن تفتح المجال للغاتها الطبيعية الأصيلة التي تعبر عن جذورها التاريخية العريقة الضاربة في ألفيات بعيدة.

فما التنصيص في الدستور على أن تمازغت هي كذلك لغة وطنية، سوى تنويع لمسار كرسه الواقع في الممارسة المؤسساتية، وفي الأسس السياسية والثقافية والحضارية، تلك الأسس التي يجب أن يعكسها الدستور بكل مقوماتها ويحميها ويمكن من نقلها بحذافيرها إلى الأجيال الصاعدة، فعلى أجيال اليوم أن تعفي الأجيال اللاحقة من كل الأخطار التي كانت تحوم حولنا إلى حد اليوم.

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين،

وفي حقيقة الأمر، لم تعد المخاوف تنصب على حركية الثقافة الداخلية للأمم وحيويتها، لأنه من مصلحة كل أمة أن تتكفل بثقافتها بجميع مقوماتها المتنوعة المعززة للوحدة الوطنية، إنما تنصب على ظاهرة التسوية والتذويب الثقافي التي ترسم معالمها في أفق عولمة تتبلور بسرعة البرق من دوننا إن لم نقل ضدنا.

إن الجهود المبذولة في المجال الثقافي لم تتمكن من ترقية جميع مكونات شخصيتنا الوطنية ترقية متوازنة، متناسقة ومتساوية.

فلا بد من الاعتراف بأن إدراك الدولة لبعض الحقائق الألسنية والثقافية الموجودة عبر التراب الوطني لم يكن دائما على النحو المطلوب.

آن الأوان إذا لوضع سياسة جديدة في المجال اللغوي والثقافي، سياسة شاملة تدفع بالشعب الجزائري إلى الاعتزاز بكامل تراثه الثقافي واللغوي.

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين،  
تعرف الأمم بتاريخها الذي هو مرآة عاكسة لوحدها المستمدة من جذورها.

إن الأمة الجزائرية تسجل في هذا المسعى مسار بلورة الهوية الوطنية ببعدها الأمازيغي الذي هو ميراث مشترك بين الجزائريين، وأحد المكونات الرئيسية للهوية الوطنية المترابطة بينها ترابطا متينا.

ولا بد أن تجد تمازغت بكل تنوعاتها التعبيرية والألسنية المستعملة في مختلف أصقاع البلاد، المكانة اللائقة بها في قطاعات التربية والثقافة والاتصال، وأن تكون على غرار غيرها من مكونات الهوية الوطنية في مآمن من الاستغلالات السياسية.

ذلكم هو الهدف الذي يرمي إليه مشروع التعديل الدستوري الذي كلفني السيد رئيس الجمهورية بتقديمه لكم، من خلال إضافة مادة 3 مكرر تنص على أن تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.

وتجسيدا لدسترة تمازيغت كلغة وطنية، ستسعى الدولة لترقيتها وتنميتها بكل تنوعاتها التعبيرية واللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن الاعتراف في الدستور بتمازيغت لغة وطنية، يأتي لسد الفرق الموجود بين الديباجة، التي أعلنت أن الإسلام والعروبة والأمازيغية هي المكونات الأساسية للهوية الوطنية، وبين أحكام الدستور التي لم تتكفل إلى حد اليوم بالبعد الأمازيغي.

إن البرلمان، بتعددته الحزبية ويتصوره المشترك للمصالح العليا للأمة، مدعو اليوم إلى إعطاء مفهوم ملموس لمطلب مشروع يتعلق بالهوية الوطنية.

فقد قام السيد رئيس الجمهورية بتحريك الإجراء وفق الصلاحيات التي يخولها إياه الدستور.

إني واثق تماما من أن البرلمان الذي يجسد إرادة الشعب على أعلى مستوى، سيكون على أتم وعي بالواقع الوطني وبعظمة الرهانات وسيعرف كيف يستجيب في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، لتطلعات الأمة.

أشكركم على كرم الإصغاء والله ولي التوفيق. شكرا لكم. (تصفيق)

**الرئيس:** شكرا للسيد رئيس الحكومة،

طبقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي لسير البرلمان أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة لتقديم تقرير اللجنة عن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، فليفضل مشكورا.

ما تحتاج إليه الجزائر اليوم هو أن تستمد قوتها من وحدة صفوفها ومن جمع شمل كل أبنائها حول أهداف وطنية حاسمة، ومن مشاركة كل المواطنين في تسيير الشؤون العامة، ومن التضامن الفعال للقوى السياسية باختلاف آرائها وتنوعها، ومن ترقية الكفاءات واستثمار الطاقات والإمكانات التي تزخر بها بلادنا.

فبترقيتها لثقافة الوحدة بتنوعها واستجماع كامل قواها بغية المضي قدما ستدون الجزائر اسمها بأحرف من ذهب في سجل الشعوب والأمم التي كسبت الرهان المتمثل في استقبال الألفية الثالثة بنفوس كلها ثقة وأمل. لهذا بات من الضروري أن تحظى تمازيغت بمركز قانوني.

فقد حان الحين لتفتح أمامها أبواب المدرسة والوسائل الإعلامية، ليتسنى نشرها ولتأخذ المكانة اللائقة بها والمعترف بها لها.

ففي مطلع الألفية الثالثة هذه التي تحمل في طيها عولمة التبادلات وشمولية الاقتصاد، تحتاج الجزائر أكثر من أي وقت مضى إلى ترسيخ هويتها واستغلال ثروة تراثها اللغوي والثقافي وتنوعه، مما يدل على الاهتمام الذي ينبغي أن يولى للغات والثقافات العريقة وإحيائها، لأنها تشهد على ماضي الشعوب وتاريخها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

تنص الديباجة الحالية للدستور التي يندرج التعديل الدستوري في سياقها على أن الإسلام والعروبة والأمازيغية هي المكونات الأساسية للهوية الوطنية، وينبغي أن تعطى لعنصر الأمازيغية المكانة التي يستحقها ليتمكن شعبنا من الاضطلاع بمصيره المشترك في كنف الحرية والهوية الثقافية الوطنية المستعادة بكاملها.

**المقرر:** بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس البرلمان ونائبه،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي.

وفقا لأحكام النظام الداخلي لسير البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لاسيما مادتيه التاسعة والعاشر، أعرض على مسامعكم التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية المشتركة عن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

- بناء على أحكام الدستور لاسيما المواد 3 و 174 و 176 منه،

- بناء على المرسوم الرئاسي رقم 02-106 المؤرخ في 20 محرم عام 1423 هـ الموافق 3 أفريل سنة 2002 م، المتضمن استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق 8 مارس 1999 م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 98 و 99 و 100 منه،

- بناء على الإحالة رقم 110 أ.ع.ح، المؤرخة في 3 أفريل 2002 على البرلمان لمشروع القانون المتضمن تعديل الدستور،

- بناء على رأي المجلس الدستوري رقم 01/ر.ت.د / م د / المؤرخ في 20 محرم عام 1423 هـ الموافق 3 أفريل سنة 2002 م والمتعلق بمشروع تعديل الدستور،

- بناء على التنصيب الرسمي للجنة البرلمانية المشتركة والمشكلة من مكتبي غرفتي البرلمان من طرف السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان والذي تم بتاريخ 03 أفريل 2002 بمقر المجلس الشعبي الوطني،

وطبقا للمادة 100 من القانون العضوي رقم 99-02 المذكور أعلاه، فإن اللجنة البرلمانية المشتركة التي شارك في أشغالها السادة:

**\* عن مجلس الأمة، نواب الرئيس الآتي ذكرهم:**

- عبد الرحمن بلعياط،

- نصر الدين بشير بويجرة،

- دواقي حبيب،

- الطاهر كليل،

- بوجمعة صويلح.

**\* وعن المجلس الشعبي الوطني، نواب الرئيس الآتي ذكرهم:**

- حمي العروسي،

- حفناوي عمراني،

- محمد مباركي،

- مصطفى معزوزي،

- سليم علوني،

- عز الدين بوحملة،

وبرئاسة السيد عبد الرحمان بلعياط، وبعد انتخاب السيد حمي العروسي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، مقررًا لها، عقدت سلسلة من الاجتماعات بمقر مجلس الأمة، كما أجرت عدة اتصالات مع الجهات التي لها صلة بالموضوع، والتي سمحت بالفصل في بعض الجوانب العملية التي تم التطرق إليها،

- وعلى ضوء ذلك، حددت اللجنة البرلمانية المعنية منهجية عملها بهدف تحقيق النجاعة والفعالية في أشغالها وتمكين مختلف الحساسيات السياسية من إبداء رأيها، وهو الأمر الذي دعا اللجنة المذكورة إلى إقرار توسيع تشكيلتها إلى أعضاء اللجنتين القانونيتين لغرفتي البرلمان وكذا توسيع المشاركة في اللجنة القانونية لمجلس الأمة إلى أعضاء آخرين حسب ما هو مناسب وكما هو مبين في الملحق المرفق المتضمن قائمة المشاركين في أشغال اللجنة؛ وتم ذلك أثناء الجلسة المقررة لعرض السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة لمشروع القانون المتضمن تعديل الدستور ومناقشته والمنعقدة يوم السبت 06 أفريل 2002 بمقر مجلس الأمة حيث أفضى إلى ما يأتي:

- وبعد اطلاعها على نص مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور،

- وبعد اطلاعها على رأي المجلس الدستوري رقم 01/ر.ت.د/م.د المؤرخ في 20 محرم عام 1423 هـ الموافق 03 أفريل سنة 2002 م والقاضي بمطابقة مشروع القانون المقترح لأحكام الدستور،

- وبعد تأكدها من استيفاء النص المقترح لمختلف الشروط الإجرائية المحددة في الدستور وقوانين الجمهورية،

- واعتباراً لكون نص التعديل المقترح يهدف إلى تعزيز وحدة الشعب الجزائري الملتف حول المكونات الثلاثة لهويتنا الوطنية، ألا وهي: الإسلام والعروبة والأمازيغية، وسد الطريق في وجه المناورات الرامية إلى زعزعة الوحدة الوطنية من خلال المساس بأي مكون من هذه المكونات الثلاثة للهوية الوطنية، وبغية التكفل بكل مكونات الهوية الوطنية المذكورة في الدستور والتي تشكل أساس وحدة الشعب الجزائري الأبي وتلاحمه وتماسكه، مثلما برهن دوماً على ذلك عبر مختلف مراحل النضالية الضاربة في عمق تاريخنا المجيد المتوج بثورة أول نوفمبر 1954 المظفرة،

- تقترح (أي اللجنة البرلمانية المشتركة) على أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً بقصر الأمم بنادي الصنوبر، هذا اليوم الاثنين 08 أفريل، 2002 المصادقة على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، والآتي نصه:

### المادة الأولى: تضاف مادة 3 مكرر تصاغ كالاتي:

**المادة 3 مكرر:** تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

**المادة 2:** ينشر قانون التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- تقديم مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور من طرف السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة، الذي ذكر بأن مشروع هذا القانون يندرج ضمن تجسيد المبادرة التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أثناء خطابه الموجه للأمة بتاريخ 12 مارس الفارط، والهادفة إلى تكريس تمازيغت لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، ذلك أن ديباجة دستور 1996 جعلت من الأمازيغية أحد المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري إلى جانب الإسلام والعروبة. وعليه يستوجب الأمر أخذ الإجراءات القانونية لمعالجة هذا الموضوع بما يعزز وحدة الشعب الجزائري.

- إثر ذلك، فُتح النقاش العام، الذي عكس الأهمية التي يوليها أعضاء البرلمان لهذا الجانب خاصة في المرحلة الراهنة التي تمر بها بلادنا. وقد تركز النقاش الذي اتسم بالموضوعية على المحاور الآتية:

- الإجماع على تمشين مبادرة فخامة رئيس الجمهورية بشأن التعديل الدستوري المقترح، كون الإجراء المعتمد يتطابق ومختلف النصوص القانونية للجمهورية،

- المطالبة بوضع الإمكانيات الضرورية والآليات اللازمة لإضفاء الطابع الوطني المنصوص عليه في مشروع التعديل والعمل على تجنب توظيفه في أي اتجاه يتعارض والمصلحة العليا للوطن،

- الحرص على توفير الشروط اللازمة للتجسيد الميداني للغاية السامية التي يرمي إليها هذا المشروع، بما فيها وضع النصوص التنظيمية والإمكانيات المادية والبشرية والعلمية.

وبعد الاستماع إلى العرض القيم والهادف الذي تفضل به السيد رئيس الحكومة أمام أعضاء اللجنة البرلمانية الموسعة بمناسبة تقديمه لمشروع القانون المتضمن تعديل الدستور،

وبعد الاستماع لرده على تدخلات السادة الأعضاء، فإن اللجنة البرلمانية المشتركة:

- بناء على ما سبق ذكره،

**السيد رئيس قسم التشريع بالمجلس الشعبي الوطني:**

شكرا سيدي الرئيس،

إليكم أسماء أعضاء البرلمان الذين أودعوا توكيلات:

- السيد محمد الشريف مساعدي يوكل السيد عبد القادر بن صالح. (تصفيق)
- السيد عبد الرحمن بدجياح يوكل السيد علي رزقي.
- السيد محمد سطوش يوكل السيد محمد الطيب مريم.
- السيد نذير عقون يوكل السيد بلقاسم كشاط.
- السيد ابن غلاب بوطالب يوكل السيد رابح بلعربي.
- السيد قاسمي المهدي يوكل السيد عز الدين ميهوبي.
- السيد عمار بوجلال يوكل السيد كمال بومنجل.
- السيد أحمد بلغراس يوكل السيد محمد مباركي.
- السيد مختار بن عيسى يوكل السيد محمد العنتري.
- السيد عبد القادر وهاب يوكل السيد إدريس زيطوفي.
- السيد حمزة بوعقل يوكل السيد بومدين بوشعور.
- السيد عمر سعيد مومن يوكل السيد محمد فازوز.
- السيد الطاهر زيري يوكل السيد بوزيد لزهري.
- السيد إدريس خضير يوكل السيد أحمد تشوكة.
- السيد إبراهيم زمولي يوكل السيد مخلوف بن عمر.
- السيد العيد محجوبي يوكل السيد بوعلام عبدون.
- السيد محمد تمار يوكل السيد محمد السعيد بوبكر.
- السيد سالم بديار يوكل السيد محمد العربي طرشي.
- السيد الحبيب آدمي يوكل السيد مصطفى بوثرة.
- السيد لخضر لسهل يوكل السيد حسين بوسطلة.

انتهى. شكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس: شكرا، إذن التصويت بالتوكيلات:**

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

أعتبر أن عملية التصويت قد انتهت، يرجى عد الأصوات لإعلان النتيجة...

انتهى محتوى التقرير.

شكرا لكم. (تصفيق)

**الرئيس: شكرا للسيد المقرر.**

طبقا لأحكام المادة 11 من النظام الداخلي لسير البرلمان سنشرع في عملية التصويت، بعد إفادتكم ببعض المعطيات الرقمية الخاصة بهذه العملية.

فعدد المقاعد المشغولة في البرلمان بغرفتيه هو 514.

وعدد الحضور هو 464 عضوا.

أما عدد التوكيلات فهو 020.

والأصوات التي سيتم التعبير عنها بين حضور وتوكيلات هي 484.

عدد الغيابات: 030.

والنصاب المطلوب توفره بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) هو 386.

أما الصيغة التي تعرض للتصويت فهي الصيغة التي تلاها السيد المقرر.

وعليه، وطبقا لأحكام المادة 11 من النظام الداخلي لسير البرلمان أعرض مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري على السادة والسيدات أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا للمصادقة.

فالرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم وبقوها كذلك الوقت الكافي الذي يسمح للموظفين بإجراء عملية العد... شكرا.

المصوتون بلا...

الممتنعون...

(تصفيق) شكرا.

لكن العملية مازالت لم تنته لأننا لم نحسب التوكيلات. لدينا عشرون (20) توكيلا ستقرأ أسماء أصحابها.

نتيجة العد:

المصوتون بنعم: 482 صوتا (تصفيق)

المصوتون بلا: لا شيء

الممتنعون: صوتان (02)

وعليه، أعتبر أن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا قد صادق على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

إن ما عشناه اليوم يخلو من أية حسابات سياسية، فهو لا ينطلق البتة من دواع ومقاربات ظرفية.

إنه حدث من الأحداث البارزة والتميزة في مسيرة أمتنا. إنه موعد آخر يضربه الشعب الجزائري مع التاريخ وللتاريخ.

أجل، لقد برهنتم من خلال مصادقتكم على هذه المراجعة الدستورية، على أن البعد الأمازيغي أصبح فعلا مكسبا لكل الجزائريين ومطلبا شرعيا لهم، ومناعة إضافية وهم يتطلعون إلى مواجهة تحديات المستقبل، تحدوهم في ذلك إرادة وعزم مستمدان من ماضٍ مجيد، تخللته نضالات وكفاحات من أجل نصره قيم السيادة والحرية، تلك القيم التي شكلت دوما القوة المحركة للشعب الجزائري في مختلف حقبة تاريخه.

لقد صادقتكم على هذا المشروع على اختلاف انتماءاتكم السياسية، قناعة منكم ببعده الوطني وبالمسؤولية المنوطة بكم في هذا الظرف المتميز من حياة وطننا المفقدي.

إن روح المسؤولية العالية التي تحليتكم بها لجديرة بنيل عرفان وتقدير الأمة قاطبة، التي ستشهد على مساهمتكم الحاسمة كلما كانت الجزائر مدعوة للفصل في القضايا المصيرية، وكثيرا ما حولت هذه التحديات إلى انتصارات ومكتسبات بفضل إرادة وتضحيات أبنائها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان الموقرين،

لا يخفى على أحد أن بلادنا تعيش فترة عصيبة من تاريخها، تشهد فيها منطقة عزيزة علينا عزة الجزائر، وقلعة من قلاع حصن الشخصية الوطنية عبر الأزمنة، أحداثا أليمة تقع علينا جميعا مسؤولية إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لها.

فهنيئا للبرلمان، هنيئا للوطن، هنيئا للثراء الذي أضفناه إلى دستورنا وجعله يتماشى مع مقتضيات المرحلة الحالية والمستقبلية (تصفيق) والآن أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة إن رغب في تناولها.. تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان الموقرين.

قلما تتاح الفرصة لمن يتقلد المسؤولية أن يعيش حدثا بحجم الحدث الذي صنعتموه اليوم وصنعه الشعب الجزائري على درب استكمال أبعاد هويته الوطنية، الغنية بتنوعها، والقوية بتلاحمها على مر العصور والتاريخ.

لقد قمتم اليوم بمصادقتكم على مشروع التعديل الدستوري الذي اقترحه السيد رئيس الجمهورية على تقدير البرلمان اعتمادا على المادة 176 من الدستور، بتجسيد آمال الجزائريين والجزائريين في إرساء قواعد مجتمع متصلح مع ذاته، متجذر في أصالته، متفتح على العالم ومستلزماته.

إن ما عشناه اليوم ليس مجرد مصادقة على قانون، بل إنه تحقيق لرغبة شعبنا وإرادته في إعطاء كل مقومات شخصيتنا الوطنية مكانتها وحققها في تكوين مواطن الغد، مواطن فخور بانتماءاته، غني بتعددته، متمسك بوحدة وطنه وعزته.

وأنا على يقين بأن حركة المواطنة في منطقة القبائل والمجتمع السياسي بصفة أعم، لا يمكن أن يتلقيا أي درس في هذا المجال من أي كان.

لكن، يملي علي واجب وعبء المسؤولية التي أتقلدها، التحسيس بخطورة الوضع الذي تجتازه بلادنا، بلادنا التي بدأت تخرج من أزمة دفعت خلالها ثمننا باهظا من أجل عدم الانصياع لقوى التحجر والتخلف.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة، أصبحت الأزمات قدرا محتوما على شعبنا؟

أليس ما تمت تلبيته من مطالب بخصوص أرضية القصر كفيلا بأن نتخلى عن منطق العنف، وندرج بلادنا في مسار إيجابي نشمن فيه خطوة، خطوة، ما حققناه وما أنجزناه، ونتفادى تدريجيا، الشغرات والنقائص في إطار حركية تعود على شعبنا بالخير في كنف الأمن والاستقرار ووحدة الأمة وتماسكها؟

وفي ختام كلمتي هذه، أهنيكم ومن خلالكم، الشعب الجزائري.

فهنئنا لنا جميعا، إن هذا اليوم هو يوم انتصار للجزائر برمتها.

وأستسمحكم في أن أنتهز هذه الفرصة ونحن على مقربة من مواعيد سياسية هامة، لأتوجه بعرفاني الشخصي إلى تشكيلات الائتلاف الحكومي لما وجدت لديهم من تفهم ودعم وسند في أداء مهمتي، ولما برهنوا عليه من تمسك بتجربة التعددية وما ساهموا به في إرساء جذور الديمقراطية في بلادنا.

إن تجربة الائتلاف التي عشناها بينت مدى قدرة الطبقة السياسية على وضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وانتهاج سلوك الحوار والتشاور وسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة، ويمكننا أن نستخلص اليوم أن ما أفرزته هذه

ولاشك أن مبادرة السيد رئيس الجمهورية والقرارات التاريخية التي اتخذها يوم 12 مارس 2002، تعد أرضية صلبة لتحقيق هذا المبتغى.

من منا يرضى أن يتغلب منطق المواجهة والخراب على روح الحوار بين أبناء الوطن الواحد؟

ومن منا يرضى أن تتبعثر قوانا وتذهب ريحنا في الوقت الذي يرص غيرنا الصفوف، ويجمع القوى، ويوحد الكلمة لمواجهة تحديات عالم لا يرحم الضعيف، ولا مكانة فيه للشعوب التي تستنزف قواها وتضيع حظوظها في الاندماج في آليات هذا العالم، الفتاكة لمن يبقى على جانب الطريق مهمشا مقصى؟

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن هذا اليوم المشهود يتيح لي فرصة أخرى للتوجه إلى إخواننا وأخواتنا بمنطقة القبائل، لأدعوهم للوقوف على أهمية هذا الحدث الذي كان حلما يراودنا منذ أمد طويل، حلما أصبح اليوم حقيقة ملموسة.

فاللغة الأمازيغية الوطنية أصبحت مكرسة في الدستور بإقرار من هذا البرلمان الموقر، وإرادة من هذا الشعب الأبوي.

وستعمل السلطات العمومية، تنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية، على تسخير كل جهودها وحشد كل إمكانياتها لتجاوز مخلفات هذه الأزمة، وجعلها مثالا إضافيا لقدرتنا على التمسك بالمصالح العليا لبلادنا، وعلى طاقتنا في التحلي بالتعقل والتبصر في معالجة مشاكلنا.

إن قيم الوطنية وحب الوطن هي إرث مشترك بين كل الجزائريين.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيق)

**الرئيس:** شكرا للسيد رئيس الحكومة. أسأل السيد رئيس اللجنة البرلمانية المشتركة إن كان يريد تناول الكلمة؟

تفضل السيد عبد الرحمن بلعياط. (تصفيق)

**السيد رئيس اللجنة:** شكرا سيدي الرئيس.

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

جناب السيد رئيس الحكومة المقرر،

معالي الوزراء،

زملائي وأصدقائي،

أيها السادة والسيدات، أعضاء البرلمان الموقرين،

سيدي الرئيس،

تتسم مبادرة السيد رئيس الجمهورية بالشجاعة والبصيرة وتحمل المسؤولية واحترام الدستور ومؤسساته. وفي هذا الصدد يدخل موقف وعمل حكومة الأستاذ علي بن فليس في نفس التمييز والاحترام، ويأتي تجاوب البرلمان بغرفتيه، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني بقراره هذا منسجما مع ممارسة المسؤولية السياسية كاملة غير منقوصة، في نظام سياسي تعددي ديمقراطي، مستمعا إلى حاجة الشعب بتعزيز الوحدة الوطنية وملبيا حاجة المجتمع إلى الاطمئنان والطمأنينة.

وبهذا المجهود المنسق والمتضامن والمشارك وهذا القرار الحاسم بدأ، إن شاء الله، تسييس مسألة الأمازيغية يأخذ طريقه إلى الأفول والاضمحلال والانتهاك ليفسح المجال

التجربة من ممارسات إيجابية يعتبر، حقا، مكسبا يتعين تعزيزه والسعي إلى توسيعه خدمة لبلادنا التي هي في حاجة ماسة إلى مثل هذه الممارسات حتى يتسنى لها تجاوز مخلفات الأزمة المتعددة الأشكال والأبعاد، التي مستها.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتقدير والاحترام إلى كل الشركاء السياسيين الآخرين الذين مهما اختلفت تصوراتنا، فإن حبهم للوطن وحبنا له وتفانيينا وتفانيهم في خدمته هو الذي جمعنا وهو الذي يجمعنا دائما.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان الموقرين،

أملني، كل أملني أن يلقي هذا الحدث التاريخي الذي عشناه اليوم صدى واستجابة لدى إخواننا في منطقة القبائل، ليعود إلى ربوع وطننا الأمن والطمأنينة حتى نتفرغ لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها هذه المنطقة وغيرها من مناطق بلادنا.

أفلا تستحق الجزائر ومستقبل أبنائها أن نتخلى عما ينبغي التخلي عنه من التصلب في الرأي والانحياز في الطرح، لنصل بفضل تضافر جهود الجميع إلى مقاربات توافقية تسمح لنا بتجاوز هذه الأزمة؟

وحيث، وحيث فقط، سيكون الفوز فوز الجزائر كاملا، بتلاحم وجدان كل أبنائها الغيورين على وحدتها، والحريصين على ضمان مستقبل يليق بإمكانياتها وطاقتها.

هذا هو ندائي اليوم، تحذوني وتحذوكم فيه الغيرة على وطننا، وحرصني وحرصكم على صون وحدته، وضمن مستقبل أبنائه.

والموقف الذي تبينتموه اليوم، هو من ألمع صور هذه الغيرة، غيرتكم، ويعبر أيضا عن صرختنا جميعا من أعماق الفؤاد، لتسترجع الجزائر المكانة المرموقة التي ضحى من أجلها المليون ونصف المليون شهيد.

إنني على قناعة أن هذا الموقف ليعد إنجازا كبيرا ويمثل نقطة تحول في تاريخ الأمة وبداية مرحلة هامة في مجال استكمال تكريس مكونات الهوية الوطنية الجزائرية.

أيتها السيدات، أيها السادة،  
أمام الملايين من أبناء شعبنا، ها أنتم، وبكامل السيادة، تتخذون واحدا من أكثر القرارات جرأة وشجاعة فتصادقون على الاقتراح الخاص بمراجعة الدستور واعتماد الأمازيغية لغة وطنية.

إن الدعوة إلى عقد دورة البرلمان كانت في حد ذاتها حدثا هاما، ولكن الأكثر أهمية هو بالتأكيد مصادقتكم على دسترة الأمازيغية واعتمادها لغة وطنية. إذ يكون البرلمان، بهذا الموقف، قد حقق الانسجام بين المقدمة وبين بقية مواد القانون الأساسي الأول للبلاد حيث تم استكمال وتوضيح مكانة الأمازيغية، وتم التعهد بترقيتها حتى تجد مكانتها ضمن محيطها الطبيعي.

إن اختيار السيد رئيس الجمهورية طريقة الإجراء التشريعي الوارد في المادة 176 من الدستور عكس في الواقع رغبته الصادقة، ورغبة كافة الجزائريين في وضع الوحدة الوطنية في مأمن من الخصومات اللغوية المصطنعة وفي منأى من الانعكاسات السلبية للأحداث الظرفية، لذا سيبقى استدعاء البرلمان للانعقاد بغرفتيه ومصادقته على هذه المبادرة القانونية الهامة حدثا تاريخيا بارزا ومنعظفا كبيرا في حياة الجزائر عامة والبرلمان خاصة.

إننا إذ نبارك هذه المبادرة الدستورية، نسجل كأعضاء في البرلمان اعتزازنا بالمساهمة في تكريس تمازيغت في صلب الدستور واعتبارها لغة وطنية.

إننا بهذا القرار نكون قد أكدنا صحة النهج المتبع لمعالجة قضايا الأمة الرئيسية، وأيضا قدرة مؤسسات الدولة على التكفل بمعالجة قضايا هذه الأمة.

واضحا، واسعا ونقيا للجانب الثقافي والعلمي فقط، ولينزع المسألة اللغوية الأمازيغية ممن أرادوها وتعاملوا معها كقميص عثمان، وممن وصفوها أو جعلوها أو تمنوها حصان طروادة، وممن تخيلوا أنها تبقى إلى الأبد حبيسة احتكارهم المصطنع والمتنطع، فهي الآن مسألة الشعب بكامله وفي أحضان المجتمع برمته وفي رعاية الدستور وفي حماية القوانين.

أشكر كل أعضاء اللجنة الموسعة على روح المسؤولية ونوعية العمل الذي قدموه وكلل بموافقة البرلمان بهذا القرار الشجاع التاريخي.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم. (تصفيق)

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد الرحمن بلعياط.

ونحن نوشك على إنهاء أشغالنا في هذه الدورة المتميزة بودي أنا أيضا أن أعبر عن بعض الانطباعات التي أوجت إلي بها جلسة اليوم والمناخ الذي ساد أشغال البرلمان خلال الأيام الماضية، وبعض القراءات للإنجاز الهام الذي حققناه قبل قليل.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

السادة الضيوف،

السيدات والسادة رجال الصحافة.

يسعدني في ختام هذا اللقاء التاريخي أن أوجه التهاني الحارة إلى كافة أفراد الشعب الجزائري على هذا المكسب الذي يضاف إلى سلسلة المكاسب التي حققتها بلادنا من قبل.

ولايفوتني بالمناسبة أن أهنيء أعضاء البرلمان بغرفتيه على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم الفكرية على الموقف المسؤول الذي اتخذه قبل قليل من خلال مصادقتهم على التعديل الدستوري واعتماد تمازيغت لغة وطنية.

أيتها السيدات، أيها السادة،  
لا يفوتني في النهاية أن أنوه بالجهد المشكور الذي بذله  
السادة أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة لدراسة مشروع  
القانون المتضمن التعديل الدستوري وسهرهم على إعداد  
التقرير الذي صادقنا عليه.

بودي أن أجدد التهنئة لأعضاء البرلمان وهم يجتمعون معا  
لأول مرة على تحقيق شروط نجاح هذا اللقاء التاريخي  
المتميز.

شكري للجميع، وإلى لقاء قريب إن شاء الله وفي  
مناسبات وطنية أخرى. وبهذا نكون قد أنهينا أشغال  
دورتنا هذه.

مراسيم الاختتام.

(تلاوة سورة الفاتحة - عزف النشيد الوطني)

طبقا لأحكام المادة الثالثة من النظام الداخلي لسير  
البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا أعلن الاختتام  
الرسمي للدورة الأولى العادية للبرلمان. شكرا للجميع،  
والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار**

**والدقيقة العاشرة**

الآن وقد تم التكفل باللغة الأمازيغية لغة وطنية، وقد  
صادق البرلمان بغرفتيه على تضمين هذا المطلب في بنود  
الدستور، وأصبحت الدولة ملزمة بترقية هذه اللغة وتوفير  
الإمكانيات المناسبة لها لتحتل مكانتها الطبيعية إلى  
جانب اللغة العربية لغة البلاد الوطنية والرسمية.

نقول الآن، وقد تحقق هذا، فلنترك البقية لذوي  
الاختصاص ولنصرف الجهد، كل الجهد، إلى تضييد  
الجرح وتدارك ما فات وتقوية مناخ الثقة وتعزيز لحمية  
الوحدة الوطنية والعمل معا لبناء المستقبل المشترك.

إن معالجتنا لواحدة من أمهات قضايا الوطنية يجب ألا  
تسببنا ما يجرى حولنا.

وفي هذا المكان بالذات حيث أعلن قيام الدولة  
الفلسطينية فإننا نتابع بإعجاب وتقدير نضال وجهاد  
شعب فلسطين البطل ( تصفيقات حارة) ومن هذا المكان  
الذي أعلن فيه قيام الدولة الفلسطينية (تصفيق) نعلن  
استنكارنا وتندينا الشديدين بالجرائم التي ترتكبها  
إسرائيل، ونقف إلى جانب أشقائنا وندعو الأسرة الدولية  
أن تتحرك التحرك الفاعل لتوفير الحماية لشعب فلسطين  
وتمكينه من استرجاع حقوقه كاملة في إقامة الدولة  
وعاصمتها القدس الشريف. (تصفيق)

إننا نعبر عن دعمنا لرئيس الدولة الفلسطينية ياسر  
عرفات ولقيادته ولكافة أفراد شعبه، ونتمنى النصر  
القريب لهذا الشعب البطل.